الثورة
الاحد 6 رجب 1433 هـ - 27 مايو 2012م العـدد (17358)

وزير الصناعة: تحسين أداء مهنة المحاسبة مرتكز أساسي لجذب الاستثمارات

■ «الثورة / أحمد الأسد

أكد الدكتور سعد الدين بن طالب وزير الصناعة والتجارة ان مهنة المحاسبة القانونية تعتبر من المرتكزات الأساسية لجذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية وخلق مناخ استثماري آمن لما لها من دور فعال في رفع كفاءة المحاسبين القانونين لدى الشركات الاستثمارية.

وشدد بن طالب في تصريح لـ"الثورة" على ضرره تفعيل اداء مهنة المحاسبة القانونية من خلال تأهيل المحاسبين القانونين ومنحهم إجازة محاسب قانوني بعد خضوعهم لامتحانات الإجازة من قبل جمعية المحاسبين القانونين اليمنيين وبالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة ونحن بدورنا بقيادة الوزراء نقدم كافة انواع الدعم والمساعدة والوقوف إلى جانب جمعية المحاسبين القانونين اليمنيين لتأهيل الكوادر المتخصصة في هذا المجال لما له من أهمية في تهيئة البيئة الاستثمارية والتجارية والخدمية في اليمن.

من جانبهما اكد كل من الأخ إبراهيم على الكبسي امين عام جمعية المحاسبين القانونين اليمنيين رئيس لجنة الامتحانات والأخ احمد بن أحمد عبدالكريم مدير عام المحاسبين القانونيين بوزارة الصناعة ان عدد المتقدمين لامتحانات الحصول على إجازة محاسب قانوني لهذا العام وصل عددهم نحو ١٣٣ محاسباً قانونياً ويشمل الاختبار اربع مواد / المحاسب ١ والمحاسب٢ والمراجعة والتشريعات كما ان الهدف من هذا الامتحان هو قياس القدرات المهنية والفنية والصفات السلوكية للإفراد الراغبين بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والتأكد من الكفاءات والمهارات بما يكفل رفع مستوى المهنة والارتقاء بجودة الأداء للمحاسبين القانونيين لما يضمن حماية المصالح العامة للشركات والمؤسسات العامه والخاصة.

وأشارا إلى ان هذا النوع من الامتحانات يتم بواقع دورتين امتحانية سنوياً لمن اجتاز الامتحانات بنجاح ويتم منحه اجازة محاسب قانوني وتمكينه من مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية.

وتوقعا ان ترتفع نسبه النجاح لهذا العام إلى مستوى قياسي خصوصاً وان المجموعات المتقدمه للامتحانات متميزة وبالتالي سوف تتجاوز نسبة نجاح ما حققتة السنوات السابقة حيث كان هناك اقبال كبير للمتقدمين للامتحانات لهذا العام مما اضطرينا بلجنة الامتحانات إلى تأجيل حوالي ١٨ متقدماً لأسباب مختلفة وسوف يتم اعتمادها لدورة شهر أكتوبر المقبل نظراً لزيادة عدد المتقدمين لشهر مايو الجاري.

تداول ٤٢,١ ألف شيك عبر غرفة المقاصة بقيمة ١٦١,٤ مليار ريال

■ «خاص/الثورة

بلغ عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في عموم الجمهورية خلال شهر مارس ٢٠١٢م نحو ٤٢,١ألف شيك مقارنة مع ٣٥,٥ الف شيك في شهر فبراير٢٠١٢م وبانخفاض تقدر بـ ٦,٦ ألف شيك .

وأوضحت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن قيمة الشيكات المتداولة بلغت ١٦١,٤ مليار ريال مقارنة مع ١٤٣ مليار ريال خلال نفس الفترة وبانخفاض ٥٦,٦مليار ريال .

وتوزعت الشيكات المتداولة عبر غرفة المقاصة على محافظات صنعاء،عدن ، تعز ، الحديدة ، المكلا .

الجدير بالذكر أن عدد الشيكات المتداولة في العام الماضي ٢٠١١م بلغت ٤٩٣,٨ ألف شيك بقيمة ١٨٣٧ مليار ريال .

الفقراء والعاطلون.. وبيضة الديك

«الفقر والبطالة من أكبر التحديات التي تواجه اليمن، ويعد القضاء عليهما أو الحد منهما ضرورة اقتصادية وسياسية فالواقع يشير إلى عدم جدوى العمل بالطرق السابقة، فالتجارب أثبتت أن هناك قصوراً في اختيار بدائل تنموية تحد من الفقر.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل سيقبل مئات الآلاف من الناس البقاء بلا عمل بعد هذه الأحداث ؟ بالنسبة للكثيرين كان الحصول على فرصة عمل هو الحلم الكبير الذي يراود الكثير وهو ما دفعهم للخروج مطالبين بالتغيير.

استطلاع/عبدالله الخولاني

●يواجه الاقتصاد اليمني منذ نهاية لعام الماضي والعام الجاري ٢٠١٢م تحديات وصعاباً كبيرة، نتيجة الأزمة السياسية الحالية وتوقف عجلة الإنتاج الوطني و شحت الموارد المالية واعتماده بشكل أساس على عائدات النفط المتواضعة التي لا تسد الكثير من متطلبات السكان البالغ عددهم ٢٥ مليوناً، نصفهم تحت

خط الفقر

يؤكد استاذ الاقتصاد الدكتور سالم مبارك أن أول اسباب الفقر هم البطالة كون الإنسان الذي لا يجد عملا يدخل ضمن الفقراء كما أن هناك أسباباً عامة: كضعف التعليم ،أو التدريب إذ يوجد ارتباط بين أصحاب التعليم المتدني والفقر.

وتابع: هناك أسباب أخرى كارتفاع الأسعار مثلا ،واضمحلال القوى الشرائية ،وعلى رأس جميع الأسباب المذكورة أعلاه يأتي النمو السكاني أو حجم الأسرة الكبير.

وأضاف:إن أهم سبب لفشل السياسات لحل مشكلة الفقر انها لم تشخص المشكلة بدقة كبيرة وبالتالي السياسات كانت غير ملائمة ،

ويرى مبارك أن على حكومة الوفاق اعتماد إستراتيجية اقتصادية متكاملة تهدف إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي مع وجود عوائد مادية حقيقية يلمسها المواطن وايلاء أهمية أكبر بالاستدامة المالية وخلق الوظائف ورعاية الفقراء.

مشيرا إلى أن آفاق النمو على المدى القريب هي أقل من العام الماضي ولكن الأمور مبشرة.

ويقول الدكتور: إن حكومة الوفاق بحاجة لضمان دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق انتعاش اقتصادي قوي مع وجود مردودات حقيقية على كافة فئات الشعب وهذا يعني إتاحة دور أكبر مما كان في الماضي لسياسات حوكمة الاقتصاد التي تضمن تكافؤ الفرص.

مشددا على ضرورة اتخاذ سياسات تدعم خلق وظائف جديدة من خلال قطاع خاص نابض بالحياة عن طريق تكامله مع الجهود الحكومية والأهم من ذلك حماية الفقراء من خلال برامج حماية أكثر فعالية.

تراجع

وتظهر بيانات الحسابات القومية أن الدخل القومي المتاح الأسمي أرتفع من (٢١٧٤٥١٢) ريال إلى نحو (٥٢٨٦٠٣٦) مليون ريال بمعدل سنوي متوسط (١٣,٥٨٪) في ظل معدل تضخم سنوي (١٢,٥٧٪) ومعدل نمو سكاني (٣٪) وهذا ما ترتب عليه تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي من (١٥٦٥١١) ريالاً إلى نحو (١٤٣٨٠٦) ريالات عام ٢٠١٠م بما نسبته (٨,١٢٪) وبمعدل سنوي متوسط (٢,١٪) فإذا ما أضفنا الأثر السلبي لارتفاع درجة عدم العدالة في توزيع الدخول بين فئات المجتمع حسب بيانات مسح ميزانية الأسرة (٢٠٠٥-٢٠٠٦م) مقارنة بنتائج مسح ميزانية الأسرة ١٩٩٨م، فإن النتيجة هو أن مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي للطبقات متدنية الدخل كان أكبر من معدل التراجع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح وهذا ما أكدته نتائج المسح الذي نفذه أخيراً صندوق الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي والذي أظهر أن نحو (٥٠٪) من سكان الريف تحت مستوى خط الفقر، وهذا ما ترتب عليه تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن وبالتالي البطالة بين الشباب وتفشي ظاهرة التسول والجريمة بل والانحراف والالتحاق بالجماعات التخريبية، وهذا ما نتج عنه تعكير صفو الاستقرار والأمن الاجتماعي والسياسي وبالتالي وجود بيئة غير مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية مما حرم الاقتصاد من موارد كانت متاحة لتعزيز التنمية، هذا إلى جانب ما تكبده الاقتصاد والمجتمع من خسائر مادية وبشرية ومالية نتيجة التأزم السياسي

اختلالات

ويرى اقتصاديون أن البيانات المالية تظهر أن حدة الاختلالات في هيكل الموازنة العامة تزايد خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١١م)، وذلك بسبب عدم الاتساق والتكامل في حزمة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي نفذتها الحكومة خلال هذه الفترة، وبالأخص عند قياس درجة الاتساق والتكامل لهذه السياسات والإجراءات على الأمدين المتوسط والطويل وفي الأهداف العامة للتنمية المستدامة فعلى سبيل المثال نجد أن النفقات العامة الجارية (بدون الدعم) نمت بمعدل سنوي متوسط بلغ (٢٩,٣٤٪) بينما لم يتجاوز معدل نمو الإيرادات الذاتية غير النفطية (١٩,٠٣٪)، وهذا ما جعل نسبة تغطية الإيرادات الذاتية الغير نفطية للنفقات الجارية (بدون الدعم) تنخفض من (٦١٪) عام إلى (٤٧,٥٤٪) عام ٢٠٠٨م، ورغم تفاقم هذه الاختلالات في ظل تراجع حجم الإنتاج من النفط وبالتزامن مع نمو حجم الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية على حساب تراجع حجم المصدر من نصيب الحكومة من النفط فإن الحكومة لم تعير موضوع الاختلال في هيكل الموازنة معتمدة على استمرار التزايد في أسعار النفط في السوق الدولية.

كما نلاحظ أن النمو السنوي المتوسط في النفقات الاستثمارية لم يتجاوز (١٠,٧٪) في ظل معدل سنوي متوسط للنفقات الجارية (بدون الدعم) (٢٩,٣٤٪)، وهذا ما جعل نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة تتراجع من (١٨,٧٥٪) إلى (١٣,٢٨٪) عام م وهذا يعكس ضعف كفاءة تخصيص موارد الموازنة وبالأخص في ظل معدل نمو للتضخم خلال نفس الفترة يصل إلى (١٢,٦٪) مما يعني أن الحجم الحقيقي للنفقات الاستثمارية تراجع بمعدل سنوي متوسط (٢٪).

القروض

وبالرغم من الزيادة الكبيرة في حجم موارد التمويل الخارجي المتاحة للاستخدام إلا أن حجم المستخدم منها ظل منخفض حيث انخفض حجم المسحوب من القروض الخارجية عام عن مستواه عام ٢٠٠٥م بما نسبته (٠,٣٢٪) فإذا ما أضفنا عامل التضخم فإن حجم المستخدم الحقيقي منها قد تراجع فعلاً بمعدل سنوي متوسط قد يصل إلى (١٣٪) وهذا ما جعل نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة ينخفض من (٤,٣٪) إلى (٢,٣٤٪) وهذا ما يظهر ضعف الطاقات الاستيعابية الحقيقية للجهات المستفيدة من القروض الخارجية وعدم إيلاء تنفيذ المشاريع الإنمائية القدر الكافي من الاهتمام من ناحية وسمعة اليمن الدولية من ناحية ثانية.

كما نلاحظ أن النمو المرتفع خلال هذه الفترة لكل من الإيرادات النفطية والدعم الحكومي للمشتقات النفطية حيث بلغ متوسط معدلي نموهما السنوي نحو (٢٤,٦٢٪) و (٣٨,٧٧٪) على التوالي، وهذا يعكس مؤشرين الأول مدى ارتفاع درجة الاعتماد على عائدات النفط في تمويل الخزانة العامة حيث ارتفعت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة من (٦٧,٧٦٪) وبالتالي ارتفاع درجة حساسية الموازنة لأي تغيرات خارجية (في أسعار النفط في السوق الدولية)، أما الثاني فهو الارتفاع الكبير في حجم الدعم والذي ارتفعت نسبته إلى إجمالي النفقات العامة من (٢٤,٥٪) من عام ٢٠٠٥م إلى (٣٤,٥٪) عام ٢٠١٠م وهذا يعكس مدى ضعف آلية مراقبة النمو المرتفع في حجم الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية والذي بلغ متوسطه السنوي نحو (٨,٥٪) وارتفاع درجة حساسية تحريك أسعار النفط في ظل استمرار ضعف الهيكل الإنتاجي وتدني مستوى الدخل الحقيقي لطبقة عريضة من المجتمع.

تراجع التمويلات المصرفية لقطاع البناء والتشييد بنسبة ٥٦٪

■ «كتب/علي البشيري

تراجعت التمويلات والسلفيات المقدمة من المصارف لقطاع البناء والتشييد في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٥٦٪ مقابل الربع الأول من العام الماضي ٢٠١١م .

وبينت إحصائية حديثة أن التمويلات والسلفيات انخفضت إلى ٢٠ مليارا و٤٠١ مليون ريال مقابل ٣١ مليارا و٩٤٢ مليون ريال وبانخفاض يبلغ ١١ ملياراً و٥٤١ مليون ريال .

ويأتي قطاع البناء والتشييد في المرتبة الثالثة من حيث التمويلات ، حيث يتصدر قطاع التجارة المرتبة الأولى يليه قطاع الصناعة .

وكانت التمويلات والسلفيات المقدمة لقطاع البناء والتشييد قد بلغت في عام ٢٠١٠م نحو ٣٦ مليارا و٦٨٠ مليون ريال مقابل ١٨ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م وبزيادة تتجاوز الضعف .

تقرير: تراجع مستويات الدخل بسبب النمو السكاني المرتفع

■ «خاص/الثورة

كشف تقرير حكومي أن النمو السكاني المرتفع يلتهم جزء كبيراً من النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تراجع مستويات الدخل.

قال تقرير حكومي أن الهجرة الداخلية نحو المدن الرئيسية تمثل أحدى إفرازات النمو السكاني المرتفع في اليمن، حيث تصل نسبة النمو السكاني في الحضر إلى حوالي ٧٪ سنوياً مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات الأساسية وظهور المناطق العشوائية على أطراف المدن الرئيسية التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية والتي تتزايد فيها معدلات الفقر والبطالة، وتوفر بيئة مناسبة لنمو الظواهر الإجرامية وأعمال العنف والإرهاب.

وذكر التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن القضية السكانية تبرز كأحد التحديات التنموية الرئيسية في اليمن من أوجه مختلفة، فمن ناحية يعتبر النمو السكاني في اليمن والبالغ ٣٪ سنوياً من المعدلات العالية، حيث يذهب شطرا كبيرا من النمو لمقابلة الزيادة السكانية وبالتالي تؤثر على فرص زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعلى التحسن في المستوى المعيشي للمواطن، فضلاً عن زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد في ظل محدودية وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وتدهور قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.

من ناحية أخرى يساهم التشتت السكاني الواسع (١٣٠ ألف قرية ومحلة – مناطق ريفية) و ٣.٦٤٢ حارة «مناطق حضرية» في اتساع الطلب على الخدمات الأساسية وارتفاع تكلفتها ومحدودية الوصول إلى كل تلك المناطق، كما يحد من فعالية جهود التخفيف من الفقر والحد من البطالة.

ولفت إلى أن ثمة بعد آخر للقضية السكانية تتمثل في التركيب العمري الفتي للسكان، حيث يقدر السكان في الفئة العمرية (٠-٢٤) سنة بنحو ٦٧,٢٪ من مجموع السكان في العام ٢٠٠٨م، وبالتالي ارتفاع معدلات الإعالة الكلية في الاقتصاد وما ينجم عن ذلك من تدن في مستويات الدخول وضعف معدلات الادخار والاستثمار الكلية وينصرف بالتالي إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي.

اليمنية تكرم عددا كبيرا من موظفيها المبرزين

العلواني: تكاتف الجميع مطلوب لتحسين ظروف الشركة ورفع مستواها

■ «الثورة/ عبدالباسط النوعة

في إطار احتفالات بلادنا بالعيد الـ٢٢ للجمهورية اليمنية وبمناسبة عيد العمال العالمي نظمت شركة الخطوط الجوية اليمنية حفل تكريم لعدد كبير من موظفي وعمال الشركة، وفي الحفل ألقى الكابتن أحمد مسعود العلواني رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية اليمنية كلمة أوضح فيها أن الهدف من هذا التكريم الذي أضحى تقليدا سنويا هو التأكيد على أن النجاح لا يصنعه فرد أو جماعة بعينها وإنما يصنعه فريق متكامل يعمل برؤى تكاملية موحدة وهذا ما غير شركتنا عن سائر الشركات المنافسة حول العالم وهو أيضا تعميق للعلاقة بين قيادات الشركة وموظفيها.

وقال العلواني إن شركة الخطوط اليمنية كان وضعها سيئ بداية العام الجاري حتى أن هناك طائرات كانت مهددة بسحبها والتأمين كذلك كان سيتم سحبه ومع أن أوضاعنا تحسنت إلا أننا لا زلنا نعاني ونعيش أوضاعا طارئة وكذلك نعاني من نقص في السيولة فالشركة تحتاج يوميا قيمة وقود ٣٠ مليون ريال ونحن نتفهم ظروف الناس الموظفين وظروف البلد بشكل عام، ونسعى إلى تحسين ظروف الموظفين ولن يتأتى ذلك إلاّ بتعاون كافة الموظفين ومكاتبنا مفتوحة لأي إصلاح .

ودعا العلواني كافة منتسبي الشركة إلى التعاون وبذل الجهود لإخراج الشركة من وضعها الحالي وجعلها تصل إلى المركز الذي تستحق في صدارة شركات الطيران، فوضع الشركة الآن ليس بالوردي وليس بالأسود وبتعاون الجميع سنجعله ورديا..

كما ألقيت كلمة من قبل الأخ حسين محمد حمزة مدير الموارد البشرية بالشركة قال فيها إن هذا التكريم السنوي يعكس مدى حرص الشركة على تشجيع كل الجهود المخلصة وتثمينا منها للإبداع والعطاء.

كلمة نقابة عمال وموظفي الخطوط الجوية اليمنية ألقتها الأخت أروى هادي قالت فيها إن هذا التكريم يعمل على رفع معنويات ومستويات أداء الموظفين ككل.

تصوير/ فؤاد الحرازي